

مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة خاصة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين والبيانات المالية للفترة المنتهية في
31 كانون الأول 2017

مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة خاصة

الفهرس

رقم الصفحة

البيان

- تقرير مدققي الحسابات المستقلين.
- قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017.
- قائمة الدخل الشامل للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.
- قائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.
- إيضاحات حول القوائم المالية.

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغلقة خاصة
دمشق - الجمهورية العربية السورية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغلقة والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017 ، وكل من قائمة الدخل الشامل ، والتغيرات في حقوق المساهمين ، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية. في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2017 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وبما ينسجم مع تعليمات مصرف سوريا المركزي ونصوصاً المتعلقة منها بالقوائم المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفق لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في الجمهورية العربية السورية وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول إعداد القوائم المالية للشركة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بشكل عادل ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف ، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ. عند إعداد القوائم المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملها، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك. إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.



Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجموعها فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. حيث قمنا أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، استنتاج عما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً وظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل.
- تقييم العرض الإجمالي و هيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بالتواصل مع المقيمين على الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها بالجمهورية العربية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالقوائم المالية. تحتفظ الشركة ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن القوائم المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق في 2018/03/25

المحاسب القانوني

شركة الدار للتدقيق والاستشارات المالية



قائمة المركز المالي كما تظهر في 31 كانون الأول 2017
المبالغ مدرجة بالليرة السورية

كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	إيضاح	
			الموجودات
16,750	4,456,533	4	نقد في الصندوق
14,834,737	15,844,880	5	أرصدة لدى المصارف
-	61,000,000	6	ودائع لدى مصارف
406,750,702	617,672,136	7	صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
20,488,423	24,232,035	8	ذمم مدينة أخرى
45,027,044	41,004,089	9	موجودات ثابتة مادية (صافي)
782,857	339,057	10	موجودات ثابتة غير مادية (صافي)
4,820,452	4,820,452	11	موجودات ضريبية مؤجلة
29,250,000	44,250,000	12	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
521,970,966	813,619,182		مجموع الموجودات
			المطالب وحقوق المساهمين
			المطالب
7,230,164	5,374,871	13	ذمم دائنة
7,325,156	7,346,844	14	مصاريف مستحقة
407,592	583,785	15	إيرادات مقبوضة مقدماً
14,962,911	13,305,500		مجموع المطالب
			حقوق المساهمين
585,000,000	885,000,000	16	رأس المال
300,000	300,000	17	تبرعات وهبات حكومية
(3,202,656)	(6,694,372)		نتيجة الدورة
(75,089,289)	(78,291,945)	18	خسائر متراكمة
507,008,055	800,313,682		صافي حقوق المساهمين
521,970,966	813,619,182		مجموع المطالب وحقوق المساهمين
رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي	المدير المالي	
فارس كلاس	سامر الفيغاوي الجزائري	عبير فضول	

قائمة الدخل الشامل للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
المبالغ مدرجة بالليرة السورية

الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	إيضاح	
(مدققة)	(مدققة)		
102,831,716	134,154,640	19	الإيرادات التشغيلية
9,168,688	3,644,004	20	إيرادات أخرى
112,000,403	137,798,644		إجمالي الدخل التشغيلي
79,030		9	أرباح رأسمالية
			المصاريف
(60,107,531)	(68,390,416)	21	نفقات الموظفين
(11,581,977)	(12,066,056)	9-10	استهلاكات واطفاءات
-	(3,572,892)	7	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(43,118,631)	(60,463,651)	22	مصاريف إدارية وعمومية
(132,555)	-		مصروف ديون معدومة
(114,940,693)	(144,493,015)		إجمالي المصاريف
(2,861,260)	(6,694,372)		صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة
(341,396)	-	11	إيراد (مصروف) ضريبة الدخل المؤجلة
(3,202,656)	(6,694,372)		صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة
(0.55)	(1.01)	23	حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح (خسارة) الفترة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
المبالغ مدرجة بالليرة السورية

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

المجموع	الأرباح / (الخسائر) المتراكمة	رأس المال المدفوع	
506,708,055	(78,291,945)	585,000,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
300,000,000	-	300,000,000	الزيادة في رأس المال
300,000	-	300,000	تبرعات مصرف سورية المركزي (سنوات سابقة)
(6,694,372)	(6,694,372)	-	أرباح / (خسائر) الفترة
800,313,682	(84,986,317)	885,300,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

المجموع	الأرباح / (الخسائر) المتراكمة	رأس المال المدفوع	
509,910,711	(75,089,289)	585,000,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016
300,000	-	300,000	تبرعات مصرف سورية المركزي (سنوات سابقة)
(3,202,656)	(3,202,656)	-	أرباح / (خسائر) الفترة
507,008,055	(78,291,945)	585,300,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016

قائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
المبالغ مدرجة بالليرة السورية

الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	إيضاح	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(2,861,260)	(6,694,372)		الربح (الخسارة) قبل الضريبة
			تعديلات:
(1,890,815)	3,572,892	7	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
11,581,977	12,066,056		مصاريف الاستهلاك والإطفاء
(79,030)	-	9	خسائر (أرباح) رأسمالية
132,555	-		ديون معدومة
6,883,427	8,944,577		الربح (الخسارة) التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل
			التغيرات في رأس المال العامل
115,000,000	(61,000,000)	6	(الزيادة)/النقص في ودائع لدى المصارف
(132,799,885)	(214,494,327)	24	(الزيادة)/النقص في صافي التسهيلات الائتمانية
3,483,437	(3,743,613)	8	(الزيادة)/النقص في الذمم المدينة الأخرى
3,697,776	(1,855,293)	13	الزيادة / (النقص) في الذمم الدائنة
3,142,136	21,688	14	الزيادة / (النقص) في المصاريف المستحقة
(739,731)	176,193	15	الزيادة / (النقص) في المطالب الأخرى
(8,216,267)	(280,895,351)		صافي التغيرات في رأس المال العامل
(1,332,840)	(271,950,774)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(33,436,472)	(7,599,300)	9	(الزيادة)/النقص في الموجودات الثابتة المادية
(33,436,472)	(7,599,300)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	300,000,000		زيادة رأس المال المكتتب به
-	(15,000,000)		زيادة الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
-	285,000,000		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(34,769,311)	5,449,926		صافي التغير في النقدية ومافي حكمها
49,620,798	14,851,487		رصيد النقدية ومافي حكمها كما في بداية الفترة
14,851,487	20,301,412	25	رصيد النقدية ومافي حكمها كما في نهاية الفترة

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

1 الوضع القانوني ونشاط الشركة ومعلومات عامة :

1.1 مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغلقة خاصة سورية تم ترخيصها بموجب القرار رقم 778/ م ن / ب 4

بتاريخ 23 تشرين الأول 2011 الصادر عن مجلس النقد والتسليف برأس مال قدره ثلاثمائة وثلاثون مليون ليرة سورية موزعة على 3,300,000/ سهم بقيمة اسمية /100/ ل.س للسهم الواحد ، مركزها الرئيسي في دمشق المزة - فيلات غربية شارع الاكثم بن صيفي، مدتها تسعة و تسعون عاماً تبدأ من 4 كانون الأول 2011 . كما تم إشهار و تسجيل الشركة في السجل التجاري رقم 85 تاريخ 26 كانون الثاني 2012 كما وافقت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي في جلستها المنعقدة بتاريخ 13 شباط 2012 على تسجيل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تحت الرقم (2) في سجل المؤسسات المالية الاجتماعية المصرفية، وتحرير رأس مالها المودع لدى المصرف المركزي .

تم زيادة رأس مال المؤسسة على ثلاث مراحل حيث صدر قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 724 بتاريخ 12 أيار 2013 بزيادة رأس مال المؤسسة بقيمة/35,000,000/ ل.س، وتمت الزيادة الثانية برأس المال وفق قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 630 بتاريخ 26 آذار 2015 بقيمة/220,000,000/ ل.س ، وتمت الزيادة الثالثة برأس المال وفق قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 2083 بتاريخ 26 ايلول 2017 بقيمة/300,000,000/ ل.س وليصبح إجمالي رأس مال المؤسسة بعد الزيادة مبلغ /885,000,000/ ل.س موزعة على/8,850,000/سهم.

تم الاكتتاب على كامل أسهم المؤسسة من قبل مؤسسة الأمانة السورية للتنمية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، والهيئة العامة للتشغيل و تنمية المشروعات، و إن المساهمة الكبرى تعود لمؤسسة الأمانة السورية للتنمية بنسبة (86%) من كامل رأس المال و بالتالي فإن البيانات المالية للمؤسسة سوف تدرج في البيانات المالية الموحدة لمؤسسة الأمانة السورية للتنمية. لدى المؤسسة أربعة فروع موزعة بين محافظة دمشق واللاذقية وطرطوس وجبلة

1.2 غايتها: تقديم التمويل الصغير و المتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان وفقاً

لأحكام المرسوم التشريعي رقم /15/ تاريخ 15 شباط 2007 و تعليماته التنفيذية و تقديم الخدمات المالية و المصرفية التالية:

أ - قبول الودائع بالعملة السورية لأجل مختلفة. (لم تقم المؤسسة بقبول الودائع حتى تاريخ إعداد التقرير)

ب - تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان .

ت - تقديم خدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها و إعادة التأمين لدى إحدى شركات التأمين المرخصة في الجمهورية.

(لم تقم المؤسسة بتقديم خدمات التأمين حتى تاريخ إعداد التقرير)

1.3 وفقاً لمحضر اجتماع الهيئة العامة العادية المنعقد بتاريخ 2016/04/11 وبناءً على موافقة مصرف سورية المركزي رقم 894/س/1/ تقرر توزيع المناصب في مجلس الإدارة المنتخب لولاية مدتها أربع سنوات اعتباراً من 2016/04/11 .
وبناءً على اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 27 نيسان 2017 وموافقة مصرف سوريا المركزي بتاريخ 25/7/2017 وبناءً على شهادة تسجيل الشركة أصبح تشكيل المجلس على الشكل التالي:

السيد فارس كلاس ممثلاً عن الأمانة السورية للتنمية	رئيس مجلس الإدارة
السيدة سلافة عقيلي ممثلاً عن هيئة تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد كنان حسن ممثلاً عن الأمانة السورية للتنمية	عضو مجلس الإدارة
السيد هاشم أنور العقاد ممثلاً عن الأمانة السورية للتنمية	عضو مجلس الإدارة
السيد راكان رزوق ممثلاً عن الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية	عضو مجلس الإدارة

1.4 صدر قرار من مجلس الإدارة بتاريخ 2017/4/27 بتعيين السيد سامر الفيغاوي الجزائري رئيساً تنفيذياً للمؤسسة . وصدرت الموافقة من قبل مصرف سوريا المركزي بالكتاب رقم 16/5190/ص تاريخ 14/6/2017 وبموجب قرار لجنة الإدارة رقم 703/ل/أ بتاريخ 6/6/2017

2 تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة و المعدلة :

أ -معايير التقارير المالية الدولية الجديدة و المعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة و المعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2017 في إعداد القوائم المالية للشركة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ و الإفصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة و السنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات و الترتيبات المستقبلية:

(1 مبادرة الإفصاح (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7)

تتطلب التعديلات الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة عن أنشطة التمويل والتي تشمل كلا من التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية و غير النقدية .

(2 إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12)

توضح التعديلات المحاسبية عن الموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة على أدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة .
لاحتفظ الشركة بأية أدوات ديون يتم قياسها بالقيمة العادلة ولذا فلا يوجد لها تأثير على القوائم المالية للشركة .

(3 التعديلات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية (دورة 2014-2016) تعديلات على معيار التقارير المالية رقم 12 " الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى "

توضح التعديلات متطلبات الإفصاح على الحقوق في المنشآت الأخرى ، أنها تنطبق أيضاً على الحقوق التي تم تبويبها كمحتفظ بها لغرض البيع أو التوزيع . لا يؤثر التعديل على هذه القوائم المالية للشركة .

تشكل الإفصاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

فيما يلي بيان بالمعايير الجديدة والتعديلات على المعايير للسنوات التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018 .

(1) المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الإيرادات من العقود مع العملاء

ينشئ المعيار الدولي للتقرير المالي 15 إطار مفاهيم شامل لتحديد مبلغ وتوقيت الاعتراف بالإيرادات ويحل هذا المعيار محل إرشادات إثبات الإيرادات ومعايير المحاسبة الدولي 11 " عقود الانشاءات " والتفسير الدولي 13 " برامج ولاء العميل " يسري المعيار الدولي للتقرير المالي 15 على سياستها الخاصة بالاعتراف بالإيرادات . وفقاً لتقييمها المبدئي ، لن يكون هناك تأثير هام على سياسة الشركة الخاصة بالاعتراف بالإيرادات .

(2) المعيار الدولي للتقرير المالي 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تموز 2014 النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقرير المالي 9 الأدوات المالية . إن المعيار الدولي للتقرير المالي 9 يسري مفعوله للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر لها .

التصنيف-الموجودات المالية

. يتضمن (المعيار الدولي للتقرير المالي 9) فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للموجودات المالية تعكس نموذج الأعمال التي يتم إدارة الموجودات من خلاله وخصائص تدفقها النقدية.

. يتضمن المعيار (المعيار الدولي للتقرير المالي 9) ثلاثة فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية وهي : الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . هذا المعيار يستبعد فئات معيار المحاسبة الدولي 39 الحالية للموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والنم المدينة والمتاحة للبيع.

. يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 عدم تقسيم المشتقات المدمجة في العقود التي يكون فيها الأداة الأساسية هي الموجودات المالية ضمن نطاق المعيار . وبدلاً من ذلك ، يتم تقييم الأداة المالية المختلطة ككل بغرض تصنيفها.

الانخفاض في القيمة -الموجودات المالية وموجودات العقود

يستبدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 نموذج " الخسائر المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج " الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة " وهذا يتطلب تقديراً كبيراً بشأن كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي سيتم تحديدها على أساس الاحتمال المرجح .

سيتم تطبيق النموذج الجديد للانخفاض في القيمة على الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر ماعدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وكذلك على موجودات العقود .
بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ، سيتم قياس مخصصات الخسارة وفقا لأحد الأسس التالية :
- الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا . تنتج هذه الخسارة الائتمانية المتوقعة عن أحداث التعثر في السداد والمحتملة خلال 12 شهرا بعد تاريخ التقرير .

- الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر المحتملة في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية .

بالنسبة للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ، يتم تطبيق القياس إذا زادت المخاطر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا إذا لم تزيد هذه المخاطر الائتمانية بشكل كبير. يجوز للمنشأة تحديد عدم زيادة المخاطر الائتمانية بشكل كبير في حالة أن تكون الأداة معرضة لمخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير . إلا أن قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر يتم تطبيقه على الدوام للذمم المدينة التجارية وموجودات العقد بدون أي مكونات تمويل هامة . يجوز للمنشأة اختيار تطبيق هذه السياسة أيضا للذمم المدينة التجارية وموجودات العقد بمكونات تمويل هامة .

التصنيف - المطلوبات المالية

يحتفظ المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بشكل كبير بالمتطلبات الحالية في معيار المحاسب الدولي 39 بهدف تصنيف المطلوبات المالية .

إلا أنه وبموجب المعيار الدولي 39 فإن جميع التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر بينما يتم بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 عرض هذه التغيرات في القيمة العادلة كما يلي :

- مبلغ التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات يتم عرضه في الدخل الشامل الآخر

- المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة يتم عرضه في الأرباح أو الخسائر

المحاسبة عن التحوط

يجوز للشركة عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 مبدئياً إختيار سياستها المحاسبية للاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 بدلاً من المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9 . سيتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 من الشركة التأكد من علاقات محاسبة التحوط تتماشى مع اهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر في الشركة وتطبيق نهج أكثر نوعية ونظرة مستقبلية لتقييم فعالية التحوط كما يقدم المعيار الدولي للتقرير المالي 9 متطلبات جديدة تتعلق بإعادة التوازن لعلاقة التحوط ويمنع عدم الاستمرار الاختياري للمحاسبة عن التحوط وبموجب النموذج الجديد ، من المحتمل أن أكثر استراتيجيات إدارة المخاطر ستكون مؤهلة للمحاسبة عن التحوط ، وبالتحديد تلك التي تتضمن تحوط عنصر مخاطر للبند غير المالي (ماعدا مخاطر العملات الأجنبية).

بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق بجميع تحوطات التدفقات النقدية ، يتم إعادة تصنيف المبالغ المتركمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل إعادة تصنيف في نفس السنة حيث أن التدفقات النقدية المتوقعة المتحوط لها تؤثر على الأرباح أو الخسائر . إلا أنه وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ، وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية لمخاطر العملات الأجنبية المرتبطة بتوقع مشتريات الموجودات غير المالية ، فإن المبالغ المتركمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية وتكلفة احتياطي التحوط سيتم ادراجها عوضاً عن ذلك مباشرة في التكلفة الأولية للموجودات غير المالية عند اثباتها .

الإفصاحات

سيتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 افصاحات جديدة شاملة خاصة فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة

التحول

عادة يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بأثر رجعي باستثناء مايلي :

- خطط الشركة الاستفادة من الاعفاء الذي يسمح لها بعدم تعديل معلومات المقارنة للفترة السابقة فيما يتعلق بالتغيرات في التصنيف والقياس (يشمل الانخفاض) . عادة يتم الاعتراف بالفروقات في القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي في الأرباح المبقة والاحتياطات كما في 1 كانون الثاني 2018.
- يجب تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الجديدة عادة بأثر مستقبلي إلا أنه يجوز للشركة اختيار تطبيق التغيير المتوقع.
- المحاسبة عن نقاط الاجل بأثر رجعي.

سوف تلتزم المؤسسة بمتطلبات الجهات الاشرافية فيما يخص المعيار رقم 9

(3) المعيار الدولي للتقرير المالي 16 عقود الإيجار

يقدم المعيار الدولي للتقرير المالي للمستأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار . يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المتعلق بحق الاستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار . توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة . تبقى طريقة المحاسبة المتبعة من المؤجر مشابهة للمعيار الحالي - أي يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي.

يحل المعيار للتقرير المالي 16 محل التوجهات الحالية لعقود الإيجار بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار ، والتفسير الدولي 4 لتحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار ، وتفسير لجنة التفسيرات الدولية 15 عقود الإيجار التشغيلي الحوافز ، وتفسير لجنة التفسيرات الدولية 27 تقييم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار . إن هذا المعيار يسر مفعوله للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر للمنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الإيراد من العقود مع العملاء في أو قبل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 16.

تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد إيجار

يجوز للشركة عند التحول إلى المعيار الدولي 16 اختيار إما :

- تطبيق تعريف المعيار الدولي للتقرير المالي 16 لعقد الإيجار لكافة عقودها .
- أو تطبيق وسيلة عملية وعدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يمثل إيجار أو يحتوي على إيجار .

التحول

يجوز للشركة كمستأجر إما تطبيق المعيار باستخدام نهج :

- بأثر رجعي ، أو
- بأثر رجعي معدل بطرق عملية اختيارية .

يقوم المستأجر بتطبيق الخيار باستمرار على جميع عقود الإيجار وتخطط الشركة حالياً تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 مبدئياً في 1 كانون الثاني 2019 . لم تحدد الشركة بعد نهج التحول الذي ستقوم بتطبيقه .

لا يتطلب من الشركة كمؤجر إجراء أي تعديلات لعقود الإيجار التي تكون فيها مؤجراً بخلاف مؤجر وسيط في عقد تأجير بالباطن.

(4) التعديلات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية (دورة 2014 - 2016)

- المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 " التطبيق الأولي للمعايير الدولية للتقارير المالية " ثم إلغاء شرط مضي الوقت للإعفاء عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى ، المعيار قابل للتطبيق لفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

- معيار المحاسبة الدولي رقم 28 " الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة " يحق للمشاريع المشتركة الرأسمالية أو أي منشأة أخرى مماثلة إختيار قياس استثماراتها في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . يحق تطبيق هذا المعيار بشكل منفصل على كل استثمار على حدة.
- يحق للمنشآت المستثمرة بخلاف المنشآت الاستثمارية ، الاستمرار في تطبيق محاسبة القيمة العادلة على منشآتها التابعة والمطبقة بواسطة منشأة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري . يحق تطبيق هذا المعيار بشكل منفصل على كل استثمار في شركة زميلة أو في مشروع مشترك . يتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر .

(5) التعديلات الأخرى

- تصنيف وقياس معاملات المدفوعات المحسوبة على أساس اسهم (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 2).
 - بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28).
 - تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 " الأدوات المالية " مع المعيار الدولي للتقرير المالي 4 عقود التأمين (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 4) . تستجيب التعديلات لملاحظات الصناعة التي تتعلق بتأثير اختلاف التواريخ الفعلية .
 - تحويلات العقارات الاستثمارية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40) _ يتم تحويل الأصل العقاري عندما ، و فقط عندما ، يوجد دليل للتغيير الفعلي في استخدامه .
 - التفسير الدولي 22 (المعاملات بالعملة الأجنبية والمقابل المالي الدفع) _ يوضح تاريخ المعاملة المستخدمة لتحديد سعر الصرف .
- تتوقع إدارة الشركة أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير الدولية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في القوائم المالية للشركة خلال الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019 ، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والأفصاحات الواردة في القوائم المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للشركة وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للشركة.

3 أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة:

3.1 أسس إعداد القوائم المالية:

تصريح التقيد بالمعايير

- أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ، كما أن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية تتفق مع تلك السياسات التي تم على أساسها إعداد البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 .

أسس التقييم

- أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:
- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- إن الليرة السورية هي العملة التشغيلية للشركة وهي عملة عرض القوائم المالية وهي عملة الاقتصاد الوطني.

3.2 السياسات المحاسبية الهامة:

• العملات الأجنبية :

إن العمليات الجارية بعملة غير عملة إعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ العمليات .
بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي . إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة . إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها .
تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها ، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوط لمخاطر محددة بعملة أجنبية و فروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر و إظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق المساهمين ومن ثم تقيد في الأرباح والخسائر .

• الاعتراف و إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطالب المالية :

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة بالتاريخ الذي نشأت فيه . ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطالب المالية الأخرى في التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة فريقاً في الشروط التعاقدية .

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطالب المالية بالقيمة العادلة . إن تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطالب المالية (باستثناء الموجودات والمطالب المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات و المطالب المالية ، حسبما ينطبق ، عند الاعتراف المبدئي . أما تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات والمطالب المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

يتم إلغاء الاعتراف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى . إذا لم تحول المؤسسة أو تحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمرت بالسيطرة على الأصل المنقول ، يجب أن تعترف المؤسسة بحصتها المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها . إذا حافظت المؤسسة بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المنقول ، يجب أن تستمر المؤسسة بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة .

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة ، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر .

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث إنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف . يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة. يتم إلغاء الاعتراف من قبل المؤسسة بالتزامات مالية فقط عند إعفاء أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها .

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع ، بما في ذلك الأصول غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الأرباح أو الخسائر .

• المطالب المالية و أدوات حقوق الملكية :

التصنيف كدين أو حقوق ملكية :

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها المؤسسة كمطالب مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية .
أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها . يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المؤسسة بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الإصدار المباشرة .
إذا أعادت المؤسسة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها ، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية . لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة .
يتم تصنيف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المؤسسة بشكل منفصل كمطالب مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي و أداة حقوق الملكية . إن خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة هو بمثابة أداة حق ملكية .

المطالب المالية :

المطالب المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية .
يتم تحديد المطالب المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة .
إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:
- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ، أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من الشركة أصول مالية أو التزامات مالية أو الائتين معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمؤسسة أو استراتيجية استثمارية موثقة ، وتقدم المعلومات حول الشركة داخلياً وفق ذلك الأساس ، أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو أكثر ، وكان العقد المختلط بكامله محدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) .

• تقاص الموجودات والمطالب المالية :

تقاص الموجودات والمطالب المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما تنوي المؤسسة اما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة و اما أن يحقق الموجودات ويسدد المطالب بشكل متزامن .

• **تدني قيمة الموجودات المالية :**

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية ، ماعدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، للاحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها . يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي ، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات ، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت .
تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها ، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة ، مخاطر السيولة و المخاطر التشغيلية ، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة .
عند النظر بوجود دليل على تدني قيمة الموجودات المسجلة بالكلفة المطفأة ، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الموجودات بشكل منفرد وبشكل جماعي .

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للأصول المالية والقيمة الاستردادية المقدرة و يتم تقيدها في الأرباح أو الخسائر . إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة ، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لالتزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة .
بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى مادون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة .

• **الموجودات الثابتة المادية :**

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها، تم تحديد العمر الإنتاجي لجميع الموجودات الثابتة على الشكل التالي :

معدلات الاستهلاك	سنوات	
15%	6.6	معدات وأجهزة وأثاث
20%	5	أجهزة الحاسب الآلي
20%	5	التحسينات على الماجور

• **الموجودات غير المادية :**

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، بإستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت و بنسبة 20% و هي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

• **نقد في الصندوق وأرصدة لدى المصارف :**

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر فأقل) وتتضمن النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية ، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة بالسحب .

• **ضريبة الدخل:**

قامت المؤسسة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" وتعديلاته حيث يقتضي المعيار بوصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل ، والمسألة الأساسية في ذلك هي تحديد كيفية المحاسبة عن التبعات الجارية والمستقبلية للضريبة. تخضع أرباح المؤسسة لضريبة دخل الأرباح الحقيقية بمعدل وحيد قدره 25% خمس وعشرون بالمائة من الأرباح الصافية عملاً بأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001 .

• **قروض و تسليفات:**

القروض و التسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ، غير الاستثمارات في أوراق مالية، و غير محتفظ بها للمتاجرة تقيد القروض و التسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة و بعد مؤونة تدني قيمة الديون . تسجل الديون الرديئة و المشكوك بتحصيلها وفقاً للأساس النقدي و ذلك لوجود شكوك أو احتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية أو عائداتها.

تقييم الإدارة بطريقة مستمرة، مدى ملائمة مؤونة خسائر القروض بناء على الخبرات السابقة، و الأوضاع الاقتصادية السائدة و الشروط المالية للعملاء و أداء القروض الفردية و الجماعية في إطار اتفاقات القروض.

تم تكوين مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2017 ووفقاً لقرار مجلس النقد و التسليف رقم 589/ م ن / ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009 :

نوع الارصدة	المؤونة	التصنيف
الأرصدة غير المتأخرة	2%	عادي
الأرصدة المتأخرة من يوم إلى 30 يوم	5%	يتطلب اهتماماً خاصاً
الأرصدة المتأخرة من 31 إلى 60 يوم	20%	دون المستوى المقبول
الأرصدة المتأخرة من 61 يوم إلى 90 يوم	50%	مشكوك في تحصيله
الأرصدة المتأخرة من 91 يوم إلى 120 يوم	100%	رديء

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

يتم شطب الأرصدة المتأخرة أكثر من 120 يوم عملاً بالبند التاسع من المادة الحادية عشر المتعلقة بتصنيف الديون وتكوين مخصصات الديون بالقرار رقم (589 / م ن / ب 4) .

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة هذه الطريقة تطبق على القروض و التسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالإعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على إنتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، و قيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول استيفاء للدين. إن مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعياً يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة ، هذا ولم يتم احتساب أية مؤونات إضافية يمكن أن تتعرض لها محفظة القروض .

• تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المؤسسة الوطنية مسجلة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية و تسدد بشكل منتظم التأمينات المستحقة عليها لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وذلك بعد تحصيل حصة الموظف من تلك التأمينات . تمثل هذه المساهمات إتفاق المؤسسة مع موظفيها حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المؤسسة أي التزامات أخرى تجاه موظفيها فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

• المؤونات:

يتم قيد المؤونات إذا ترتب على المؤسسة نتيجة حدث سابق أي موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق ، وإنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب القانوني يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بإستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة للالتزام ، حسبما ينطبق.

• حصة السهم من الأرباح:

تقوم المؤسسة بعرض حصة السهم من الأرباح (الخسائر) الأساسية و المخفضة بالنسبة لأسهمها العادية . ويتم احتساب حصة السهم من الأرباح (الخسائر) الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائدة لحملة الاسهم العادية للمؤسسة على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة .

• المنح الحكومية:

هي مساعدات حكومية على شكل نقل موارد للمشروع مقابل التزام سابق أو مستقبلي بشروط محددة متعلقة بنشاطات التشغيل لدى المؤسسة و يقصد بالحكومية في معرض تطبيق هذه السياسة الحكومة والوكالات الحكومية و الهيئات المشابهة سواء أكانت محلية أو وطنية أو دولية.

• الاعتراف بالايرادات والأعباء :

تفيد إيرادات و أعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل و النسبة المطبقة عليه، بإستثناء القروض و التسليفات المصنفة دون العادية و المشكوك بتحصيلها التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها، كما تتضمن إيرادات و أعباء الفوائد إطفاء الحسومات و العلاوات . إن إيرادات و أعباء الرسوم و العمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على الموجودات المالية أو المطالبات المالية (مثل العمولات على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات و أعباء الفوائد ويتم تقييدها مباشرة عند تنفيذ الخدمات المعنية.

4 نقد في الصندوق

كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
16,750	4,456,533	النقد في الصندوق - ل.س
16,750	4,456,533	الإجمالي

يتمثل هذا البند من صناديق المؤسسة الموزعة لدى المركز الرئيسي وفرع دمشق واللاذقية وجبلة وطرطوس.

5 أرصدة لدى المصارف

كما في 31 كانون الأول 2017	كما في 31 كانون الأول 2016	
(مدققة)	(مدققة)	
17,296,311	9,374,827	حسابات جارية لدى المصارف المحلية *
-	7,000,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
(1,451,431)	(1,540,090)	شيكات واوراق دفع تحت التسوية
15,844,880	14,834,737	الإجمالي

* تتوزع الحسابات المصرفية الجارية لعام 2017 من خلال ثلاثة مصارف خاصة عاملة في الجمهورية العربية السورية .

6 ودائع لدى مصارف

كما في 31 كانون الأول 2017	كما في 31 كانون الأول 2016	
(مدققة)	(مدققة)	
61,000,000	-	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر)
61,000,000	-	الإجمالي

ان أرصدة الودائع لدى المصارف لعام 2017 هي عبارة عن وديعة واحدة فقط ولمدة 4 أشهر وهي منتجة للفوائد ومعدل الفائدة عليها 8%.

7 صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد

كما في 31 كانون الأول 2017	كما في 31 كانون الأول 2016	
(مدققة)	(مدققة)	
623,823,318	412,019,670	تسهيلات ائتمانية ⁽¹⁾
(12,726,919)	(9,186,398)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
6,599,128	4,028,307	فوائد مستحقة غير مقبوضة
(23,390)	(110,877)	فوائد معلقة ⁽²⁾
617,672,136	406,750,702	صافي القيمة الدفترية

(1) بلغت قيمة الكفالات الشخصية والتي تغطي قروض فعالة بقيمة / 613,024,539 ل.س، كما بلغت قيمة الضمانات العينية في نهاية عام 2017 مبلغ / 21,423,505 وهي تغطي قروض فعالة بقيمة 10,798,779 من المحفظة الائتمانية حيث يتم مراقبة تلك الضمانات خارج القوائم المالية للمؤسسة وكانت على الشكل التالي :

تصنيف الدين	القروض الممنوحة	الرصيد القائم	مبلغ الضمانة
عادي	14,500,000	10,272,109	19,559,815
يتطلب اهتماماً خاصاً	1,375,000	526,670	1,863,690
الإجمالي	15,875,000	10,798,779	21,423,505

(2) فوائد معلقة

كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
706,871	110,877	رصيد الفوائد المعلقة كما في بداية الفترة
1,508,087	112,991	فوائد معلقة خلال الفترة
(1,735,713)	(195,629)	ينزل مستردات من الفوائد المعلقة خلال الفترة
(368,368)	(4,848)	ينزل الفوائد المعلقة التي تم شطبها خلال الفترة
110,877	23,390	الإجمالي

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب نوع القرض كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2017	
القيمة	النسبة
ل.س	%
623,526,107	99.95
623,526,107	99.95
297,211	0.05
297,211	0.05
623,823,318	100.00

القروض المنتجة (عادي بالإضافة إلى ما يتطلب اهتماماً خاصاً):

قروض الأفراد

الديون غير المنتجة (متأخرة):

قروض الأفراد

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب الفئات والمراكز كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2017					
المركز	ديون منتجة	النسبة	ديون غير منتجة	النسبة	الاجمالي
	ل.س	%	ل.س	%	ل.س
دمشق	89,245,950	14.3	-	-	89,245,950
اللاذقية	277,390,590	44.5	87,028	29.3	277,477,618
جبله	163,642,988	26.2	-	-	163,642,988
طرطوس	93,246,578	15.0	210,183	71	93,456,761
الإجمالي	623,526,106	100	297,211	100	623,823,318

تتوزع التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2017			التصنيف
المجموع	مجموعات	أفراد	
ل.س	ل.س	ل.س	
609,619,147	-	609,619,147	عادي
13,906,960	-	13,906,960	يتطلب اهتماماً خاصاً
270,849	-	270,849	دون المستوى المقبول
19,137	-	19,137	مشكوك في تحصيله
7,225	-	7,225	رديء
623,823,318	-	623,823,318	الإجمالي

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض وذلك بعد تخفيض قيمة الضمان النقدي كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2017			التصنيف
المجموع	النسبة	فردى	
ل.س	%	ل.س	
11,986,941	94.2	11,986,941	عادي
669,015	5.3	669,015	يتطلب اهتماماً خاصاً
54,170	0.4	54,170	دون المستوى المقبول
9,568	0.1	9,568	مشكوك في تحصيله
7,225	0.1	7,225	رديء
12,726,919	100	12,726,919	الإجمالي

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للاستحقاقات كمايلي :

كما في 31 كانون الأول 2017			الاستحقاقات
المجموع	النسبة	فردى	
ل.س	%	ل.س	
57,227,848	9.2	57,227,848	أقل من شهر
152,546,434	24.5	152,546,434	1-3 أشهر
126,341,805	20.3	126,341,805	3-6 أشهر
183,434,363	29.4	183,434,363	6-12 أشهر
23,437,607	3.8	23,437,607	بين سنة وسنة ونصف
80,835,260	13.0	80,835,260	بين سنة ونصف وخمس سنوات
623,823,318	100	623,823,318	الإجمالي

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للشرائح كمايلي :

كما في 31 كانون الأول 2017			الاستحقاقات
المجموع	النسبة	فردى	
ل.س	%	ل.س	
14,119,900	2.3	14,119,900	بين 1 - 25,000
72,304,210	11.6	72,304,210	بين 25,000 - 50,000
93,210,619	14.9	93,210,619	بين 50,000 - 100,000
129,494,753	20.8	129,494,753	بين 100,000 - 150,000
24,355,881	3.9	24,355,881	بين 150,000 - 200,000
80,751,482	12.9	80,751,482	بين 200,000 - 300,000
144,028,498	23.1	144,028,498	بين 300,000 - 400,000
65,557,975	10.5	65,557,975	بين 400,000 - 500,000
623,823,318	100	623,823,318	الإجمالي

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب الشرائح المعتمدة كمايلي :

كما في 31 كانون الأول 2017		الديون
المجموع	النسبة	
ل.س	%	
11,986,941	94.2	الديون الجيدة غير المتأخرة
669,015	5.3	المتأخرون من 1 إلى 30 يوم
54,170	0.4	المتأخرون من 31 يوم إلى 60 يوم
9,568	0.1	المتأخرون من 61 إلى 90 يوم
7,225	0.1	المتأخرون أكثر من 90 يوم
12,726,919	100	الإجمالي

حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كانت كما يلي :

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)		
9,186,398		الرصيد كما في أول الفترة
3,572,892		اضافات - أعباء الفترة
(32,372)		ديون مشطوبة
-		استردادات من ديون مشطوبة
12,726,919		الرصيد كما في آخر الفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

قامت المؤسسة بتشكيل مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية على أساس المحفظة بمبلغ /9,186,398 ل.س للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 بحسب الضوابط الاحترافية الصادرة عن مصرف سورية المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 589 / م ن / ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009) ولقد تم شطب قرض واحد بسبب تعثر الزبائن في السداد وذلك لعدم قدرتهم على تسديد أقساط القروض لتعثر مشاريعهم أو لفقدانهم مصادر الدخل وخصوصاً في الأماكن غير الآمنة بقيمة/32,372 ل.س والتي تم تشكيل مخصص لها سابقاً .

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً لنوع القرض كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2017

نوع القرض	القطاع	عدد القروض القائمة	النسبة من القيمة	القيمة
		ل.س	%	ل.س
قرض مشروع قائم	تجاري	2,598	74.67	465,822,630
قرض إكساء وترميم	اسكان	96	1.26	7,835,019
قرض استهلاكي	استهلاكي	964	4.23	26,379,676
قرض وطني قائم	تجاري	239	8.99	56,053,016
قرض وطني تأسيس	تجاري	37	1.52	9,493,100
قرض تعليمي	تعليمي	168	1.92	11,979,417
قرض صحي	صحي	199	2.10	13,099,729
قرض عمال النقل الجوي	متنوع	165	0.91	5,665,909
قرض تأسيس المشاريع	تجاري	118	4.41	27,494,822
الإجمالي		4,584	100	623,823,318

قامت المؤسسة خلال الفترة بمنح 4109 قرض بمبلغ إجمالي قدره / 840,965,000 ل.س .

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب نوع القرض كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016

النسبة	القيمة
%	ل.س
99.5	409,910,269
99.5	409,910,269
0.5	2,109,401
0.5	2,109,401
100	412,019,670

القروض المنتجة (عادي بالإضافة إلى ما يتطلب اهتماماً خاصاً):

قروض الأفراد

الديون غير المنتجة (متأخرة):

قروض الأفراد

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب الفئات والمراكز كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016

المركز	ديون منتجة	النسبة	ديون غير منتجة	النسبة	الاجمالي
	ل.س	%	ل.س	%	ل.س
دمشق	72,341,420	17.6	637,280	30.2	72,978,699
اللاذقية	227,140,850	55.4	735,175	34.9	227,876,025
جبلة	89,395,113	21.8	736,946	34.9	90,132,059
طرطوس	21,032,886	5.1	-	-	21,032,886
الاجمالي	409,910,269	100	2,109,401	100	412,019,670

تتوزع التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016

التصنيف	أفراد	مجموعات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
عادي	393,941,708	-	393,941,708
يتطلب اهتماماً خاصاً	15,968,561	-	15,968,561
دون المستوى المقبول	1,537,635	-	1,537,635
مشكوك في تحصيله	538,803	-	538,803
رديء	32,963	-	32,963
الاجمالي	412,019,670	-	412,019,670

يتوزع مخصص تندي التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض وذلك بعد تخفيض قيمة الضمان النقدي كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016			التصنيف
المجموع	النسبة	فردى	
ل.س	%	ل.س	
7,789,839	84.8	7,789,839	عادي
786,667	8.6	786,667	يتطلب اهتماماً خاصاً
307,527	3.3	307,527	دون المستوى المقبول
269,402	2.9	269,402	مشكوك في تحصيله
32,963	0.4	32,963	رديء
9,186,398	100	9,186,398	الإجمالي

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للاستحقاقات كمايلي :

كما في 31 كانون الأول 2016			الاستحقاقات
المجموع	النسبة	فردى	
ل.س	%	ل.س	
49,151,907	11.9	49,151,907	أقل من شهر
125,737,629	30.5	125,737,629	1-3 أشهر
101,117,299	24.5	101,117,299	3-6 أشهر
74,244,723	18.0	74,244,723	6-12 أشهر
38,936,907	9.5	38,936,907	بين سنة وسنة ونصف
22,831,204	5.5	22,831,204	بين سنة ونصف وخمس سنوات
412,019,670	100	412,019,670	الإجمالي

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للشرائح كمايلي :

كما في 31 كانون الأول 2016			الاستحقاقات
المجموع	النسبة	فردى	
ل.س	%	ل.س	
151,288	0.0	151,288	بين 1 - 25,000
8,471,833	2.1	8,471,833	بين 25,000 - 50,000
122,290,347	29.7	122,290,347	بين 50,000 - 100,000
82,245,921	20.0	82,245,921	بين 100,000 - 150,000
56,923,427	13.8	56,923,427	بين 150,000 - 200,000
111,771,672	27.1	111,771,672	بين 200,000 - 300,000
11,493,912	2.8	11,493,912	بين 300,000 - 400,000
18,671,270	4.5	18,671,270	بين 400,000 - 500,000
412,019,670	100	412,019,670	الإجمالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب الشرائح المعتمدة كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016		الديون
المجموع	النسبة	
ل.س	%	
7,789,839	84.8	الديون الجيدة غير المتأخرة
786,667	8.6	المتأخرون من 1 إلى 30 يوم
307,527	3.3	المتأخرون من 31 يوم إلى 60 يوم
269,402	2.9	المتأخرون من 61 إلى 90 يوم
32,963	0.4	المتأخرون أكثر من 90 يوم
9,186,398	100	الإجمالي

حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كانت كما يلي :

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)		
12,612,547		الرصيد كما في أول الفترة
(1,890,815)		استبعاد فائض الفترة
(1,816,799)		ديون مشطوبة
281,465		استردادات من ديون مشطوبة
9,186,398		الرصيد كما في آخر الفترة

قامت المؤسسة بتشكيل مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية على أساس المحفظة بمبلغ /9,186,398/ ل.س للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بحسب الضوابط الاحترازية الصادرة عن مصرف سورية المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 589 / م ن / ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009) ولقد تم شطب 55 قرض بسبب تعثر الزبائن في السداد وذلك لعدم قدرتهم على تسديد أقساط القروض لتعثر مشاريعهم أو لفقدانهم مصادر الدخل وخصوصاً في الأماكن غير الآمنة بقيمة /1,816,799/ ل.س والتي تم تشكيل مخصص لها سابقاً .

تقوم المؤسسة بمتابعة مستمرة لجميع الزبائن المتعثرين وخصوصاً من أمكن التواصل معهم أو أصبحت مناطق تواجدهم أكثر أمناً وفقاً لإجراءات متابعة القروض الملحقة بسياسة الائتمان من قبل موظفي الإقراض ومحامي المؤسسة وذلك لتحصيل هذه الديون واسترداد مبالغها. حيث تمكنت من تحصيل جزء من تلك الديون المشطوبة وبلغت قيمة الاستردادات من أصل هذه الديون خلال هذه الفترة ما يعادل /281,465/ ل.س .

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً لنوع القرض كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016

نوع القرض	القطاع	عدد القروض القائمة	النسبة من القيمة	القيمة
		ل.س	%	ل.س
قرض مشروع قائم	تجاري	2,037	56.3	231,872,037
قروض اكساء وترميم	اسكان	57	0.7	3,067,480
قروض استهلاكية	استهلاكي	2,499	27.7	114,184,277
قرض وطني	تجاري	138	4.4	18,267,720
قرض تعليمي	تعليمي	119	1.4	5,606,924
قرض صحي	صحي	277	2.8	11,480,057
قرض عمال النقل الجوي	متنوع	318	6.4	26,497,949
قرض تأسيس مشاريع	تجاري	6	0.3	1,043,225
الإجمالي		5,451	100	412,019,670

قامت المؤسسة خلال الفترة بمنح 5278 قرض بمبلغ إجمالي قدره / 639,535,000 / ل.س .

8 ذمم مدينة أخرى

كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
18,371,791	22,977,621	مصاريف مدفوعة مقدماً ⁽¹⁾
18,400	319,740	فوائد مستحقة عن ودائع لدى المصارف
2,098,231	934,675	ذمم مدينة مختلفة
20,488,423	24,232,035	الإجمالي

(1) يتكون بند المصاريف المدفوعة مقدماً مما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
16,754,958	21,850,288	إيجار مدفوع مقدماً
1,251,324	487,394	تأمين مدفوع مقدماً
365,510	639,939	مصاريف أخرى مدفوعة مقدماً
18,371,791	22,977,621	الإجمالي

9 موجودات ثابتة مادية (صافي)

كما في 31 كانون الأول 2017				
المجموع	تحسينات على المأجور	أجهزة الحاسب الآلي	معدات وأجهزة وأثاث	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
				التكلفة التاريخية
69,264,201	35,048,452	9,432,765	24,782,984	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
7,599,300	-	1,547,500	6,051,800	الإضافات
-	-	-	-	استبعاات
76,863,501	35,048,452	10,980,265	30,834,784	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017
				الإهلاك المتراكم
(24,237,156)	(12,487,744)	(5,024,696)	(6,724,716)	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
(11,622,256)	(6,009,933)	(1,469,238)	(4,143,086)	الإضافات، أعباء الفترة
-	-	-	-	استبعاات
(35,859,413)	(18,497,677)	(6,493,934)	(10,867,801)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017
41,004,089	16,550,775	4,486,331	19,966,983	صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2017

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

9 موجودات ثابتة مادية (صافي)

كما في 31 كانون الأول 2016				
المجموع	تحسينات على المأجور	أجهزة الحاسب الآلي	معدات وأجهزة وأثاث	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
				التكلفة التاريخية
35,761,097	14,992,820	9,068,465	11,699,812	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016
33,521,472	20,055,632	364,300	13,101,540	الإضافات
(18,368)	-	-	(18,368)	استبعادات *
69,264,201	35,048,452	9,432,765	24,782,984	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016
				الإهلاك المتراكم
(13,346,378)	(6,449,143)	(3,336,733)	(3,560,502)	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016
(10,903,177)	(6,038,601)	(1,687,963)	(3,176,612)	الإضافات، أعباء الفترة
12,398	-	-	12,398	استبعادات *
(24,237,157)	(12,487,744)	(5,024,696)	(6,724,716)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016
45,027,044	22,560,708	4,408,069	18,058,268	صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2016

* تم بيع كراسي خاصة بالمكتب الرئيسي بمبلغ /85,000/ ل.س ، وقد بلغت التكلفة التاريخية لهم /18,368/ ل.س والاهتلاك المتراكم /12,398/ ل.س لتصبح صافي الارباح الرأسمالية /79,030/ ل.س.

10 موجودات ثابتة غير مادية (صافي)

كما في 31 كانون الأول 2017
(مدققة)

3,294,000

3,294,000

(2,511,143)

(443,800)

(2,954,943)

339,057

كما في 31 كانون الأول 2016
(مدققة)

3,294,000

3,294,000

(1,832,343)

(678,800)

(2,511,143)

782.857

التكلفة

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
إضافات

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017

الإطفاء المتراكم

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017
إضافات ، أعباء الفترة

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017

صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2017

التكلفة

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016
إضافات

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016

الإطفاء المتراكم

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016
إضافات ، أعباء الفترة

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016

صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2016

11 موجودات ضريبية مؤجلة

تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن ربح (خسارة) الفترة كمايلي:

كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة) كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)

(2,861,260)

(6,694,372)

2,176,369

4,079,449

1,917,921

102,079

132,555

-

1,365,585

(2,512,844)

25%

25%

(341,396)

5,161,849

4,820,452

4,820,452

4,820,452

صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبية

تضاف النفقات المرفوضة ضريبياً:

مصروف مخصص الديون المنتجة

غرامات المخالفات

ديون معدومة

الربح (الخسارة) الضريبية

معدل الضريبية

إيراد (مصروف) ضريبية الدخل المؤجلة*

موجودات ضريبية مؤجلة كما في بداية الفترة

موجودات ضريبية مؤجلة كما في نهاية الفترة

لم تقم المؤسسة باحتساب أي موجودات ضريبية خلال العام وذلك لاكتفائها برصيد الموجودات الضريبية والبالغ / 4,820,452 ل.س

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

12 الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي

بحسب الفقرة / أ / من المادة /7/ من المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007 فإن المؤسسة ملزمة بإيداع 5% من رأسمالها كوديعة مجمدة بدون فائدة لدى المصرف المركزي .

كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	
44,250,000	29,250,000	وديعة مجمدة - ل.س
44,250,000	29,250,000	الإجمالي

نتيجة زيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ /300,000,000/ ل.س تمت زيادة الوديعة المجمدة بقيمة /15,000,000/ ل.س.

13 ذمم دائنة

كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	
3,478,432	2,343,593	ضريبة رواتب وأجور ورسوم مستحقة
831,680	424,571	مؤسسة التأمينات الاجتماعية
1,064,759	4,461,999	ذمم دائنة أخرى
5,374,871	7,230,164	الإجمالي

14 مصاريف مستحقة

كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	
1,590,456	755,905	مصاريف مياه وكهرباء مستحقة
257,236	162,980	مصاريف هاتف وفاكس مستحقة
1,500,000	1,074,995	أجور تدقيق واستشارات مستحقة
750,562	2,126,302	رواتب وتعويضات وحوافز مستحقة
1,800,000	1,244,500	أجور قانونية مستحقة
-	1,549,908	ايجار مستحق
1,448,590	410,566	أخرى
7,346,844	7,325,156	الإجمالي

15 إيرادات مقبوضة مقدماً

كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	
583,785	407,592	فوائد غير مستحقة *
583,785	407,592	الإجمالي

* تتمثل بفوائد القروض المقبوضة مقدماً لكل من فرع دمشق واللاذقية وجبلة وطرطوس والتي لم تستحق بعد .

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

16 رأس مال المؤسسة

وافقت الهيئة العامة الغير عادية للمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1 اب 2017 على زيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ /300,000,000/ ل.س ليصبح رأس مال المؤسسة بعد الزيادة مبلغ /885,000,000/ ل.س موزعة على /8,850,000/ سهم، قيمة كل سهم /100/ ل.س وصدرت الموافقة النهائية بالقرار رقم 2083 الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 26/9/2017

كما في 31 كانون الأول 2016

كما في 31 كانون الأول 2017

عدد الأسهم	النسبة	قيمة رأس المال	عدد الأسهم	النسبة	قيمة رأس المال
سهم	%	ل.س	سهم	%	ل.س
7,600,000	86%	760,000,000	4,600,000	79%	460,000,000
650,000	7%	65,000,000	650,000	11%	65,000,000
600,000	7%	60,000,000	600,000	10%	60,000,000
8,850,000	100%	885,000,000	5,850,000	100%	585,000,000

مؤسسة الأمانة السورية للتنمية

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية

الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات

الإجمالي

17 تبرعات وهبات حكومية

هي عبارة عن تبرعات من مصرف سوريا المركزي تبلغ 300,000 ل.س تعود منذ تأسيس الشركة.

18 خسائر متراكمة

كما في 31 كانون الأول 2017

(3,202,656)	خسائر عام 2016
(2,623,064)	خسائر عام 2015
(6,781,821)	خسائر عام 2014
(12,733,619)	خسائر عام 2013
(52,950,783)	خسائر عام 2012
(78,291,945)	الإجمالي

19 الإيرادات التشغيلية

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

(مدفقة)	(مدفقة)	
81,605,828	105,798,449	فوائد دائنة على القروض (1)
1,719,350	1,775,462	فوائد دائنة على القرض الوطني (1)
2,466,031	4,724,253	فوائد دائنة على قرض عمال النقل الجوي (1)
12,496,800	15,989,850	عمولات على القروض (2)
4,543,707	5,866,625	فوائد دائنة عن ودائع لدى مصارف
102,831,716	134,154,640	الإجمالي

(1) يمثل هذا البند إيرادات الفوائد على جميع أنواع القروض بنسبة 1.25% شهرياً عدا القرض الوطني بنسبة 0.5% شهرياً وقرض عمال النقل الجوي بنسبة 1% شهرياً.

(2) يمثل هذا البند الأجرور الإدارية لجميع أنواع القروض بنسبة 2% من قيمة القرض الممنوح ولمرة واحدة عدا القرض الوطني بنسبة 1%.

20 إيرادات أخرى

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
1,735,713	195,629	فوائد وغرامات مستردة
2,885,462	1,717,381	غرامات تأخير
2,656,698	1,730,993	إيرادات متنوعة
1,890,815	-	فائض مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
9,168,688	3,644,004	الإجمالي

21 نفقات الموظفين

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
(44,973,976)	(52,189,193)	رواتب وأجور *
(9,286,967)	(8,949,969)	بدلات وعلوات ومنافع نقدية أخرى
(5,776,000)	(7,115,159)	مساهمة المؤسسة في التأمينات الاجتماعية
(70,588)	(136,095)	تعويض نهاية الخدمة
(60,107,531)	(68,390,416)	الإجمالي

* بلغ عدد موظفي المؤسسة ستة وخمسون موظفاً وموظفة في مختلف أقسام المؤسسة .

22 مصاريف إدارية وعمومية

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
(12,072,183)	(17,409,761)	إيجار (1)
(1,726,410)	(3,966,024)	أتعاب ورسوم قانونية (2)
(1,987,495)	(5,185,662)	استشارات مهنية ومالية وتقنية (3)
(2,338,634)	(4,643,904)	نفقات ورسوم حكومية (4)
(852,795)	(1,098,170)	ضيافة
(3,971,598)	(3,866,317)	صيانة
(2,276,474)	(3,222,331)	تأمين
(3,056,431)	(3,085,931)	قرطاسية ومطبوعات واشترابات
(1,919,440)	(3,649,153)	سفر وإقامة وتنقلات
(5,489,257)	(6,338,920)	كهرباء وماء واتصالات
(3,369,910)	(3,662,245)	وقود ومحروقات
(4,058,004)	(4,173,235)	أخرى متنوعة (5)
-	(162,000)	منح وتبرعات
(43,118,631)	(60,463,651)	الإجمالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

(1) يتوزع بند الإيجار كمايلي :

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
2,127,805	3,613,163	إيجار المكتب الرئيسي
2,771,363	2,356,438	إيجار فرع دمشق
1,080,105	3,519,679	إيجار فرع اللاذقية
1,933,657	2,174,589	إيجار مكتب جبلة
2,515,834	3,008,219	إيجار مكتب طرطوس
1,643,419	2,737,673	إيجار السيارات
12,072,183	17,409,761	الإجمالي

(2) يمثل بند أتعاب ورسوم قانونية أجور محامي المؤسسة وطوابع ورسوم .

(3) يمثل بند الاستشارات المالية والمهنية والتقنية رسوم التدقيق واستشارات تقنية وتسويقية وتعويض سكرتيرة وأمين سر مجلس الإدارة وسكرتيرة تنفيذية وجميعها عقود مبرمة بموافقة وعلم الإدارة.

(4) يتوزع بند نفقات ورسوم حكومية مابين تسجيل عقود الموظفين والمتعاقدين وطوابع ورسوم حكومية أخرى .

(5) تمثل المصاريف الأخرى المتنوعة مصاريف تدريب للموظفين ونظافة وشحن وحوالات ودعم فني ورخصة مضاد فيروسات وعقوبات وبطاقات أعمال ومصاريف أخرى.

23 حصة السهم الأساسية و المخففة

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
(3,202,656)	(6,694,372)	صافي ربح (خسارة) بعد الضريبة
5,850,000	6,639,041	الوسيطي المرجح لعدد الأسهم *
(0.55)	(1.01)	حصة السهم الأساسية والمخففة

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لعام 2017 كما يلي :

المتوسط المرجح لعدد الأسهم	الفترة / اليوم	عدد الأسهم المكتتب بها	
5,850,000	365	5,850,000	عدد الأسهم في بداية الفترة
789,041	96	3,000,000	أسهم الزيادة المكتتب بها في 26 ايلول 2017
6,639,041		8,850,000	عدد الأسهم في نهاية الفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

24 قائمة التدفقات النقدية (الزيادة)/النقص في صافي التسهيلات الائتمانية (

تم احتساب (الزيادة)/النقص في صافي التسهيلات الائتمانية على الشكل التالي :

كما في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
406,750,702	صافي التسهيلات الائتمانية كما في 1 كانون الثاني 2017
(617,672,136)	ينزل: صافي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2017
(3,572,892)	ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
(214,494,327)	الزيادة في التسهيلات الائتمانية

كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	
272,192,557	صافي التسهيلات الائتمانية كما في 1 كانون الثاني 2016
(406,750,702)	ينزل: صافي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2016:
1,890,815	يضاف: فائض مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016
(132,555)	ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016:
(132,799,885)	الزيادة في التسهيلات الائتمانية

25 قائمة التدفقات النقدية (رصيد النقدية ومافي حكمها)

يتوزع رصيد النقدية بنهاية الفترة على الشكل التالي :

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (مدققة)	
16,750	4,456,533	نقد في الصندوق إيضاح رقم (4)
14,834,737	15,844,880	أرصدة لدى المصارف إيضاح رقم (5)
14,851,487	20,301,412	رصيد النقدية ومافي حكمها بنهاية الفترة

26 إدارة المخاطر :

تنظر الإدارة إلى المخاطر من منظور شامل لا ينطوي فقط على الأحداث التي تؤدي إلى تحقق خسائر بل يمتد التعريف ليشمل الفرص الضائعة ومن هنا تم تعريف المخاطر على أنها " اية أحداث مستقبلية تؤدي إلى اثار سلبية على اداء المؤسسة مما يحول دون تحقيق الاهداف الموضوعية أو استغلال الفرص المتاحة ". تقوم إدارة المخاطر في المؤسسة على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه أعمال المؤسسة والعمل على إبقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الاجراءات الأمثل لتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة.

تندرج مخاطر المؤسسة تحت الأنواع الرئيسية التالية :

- أ . مخاطر الائتمان
- ب . مخاطر السوق
- ج . مخاطر السيولة
- د . المخاطر التشغيلية
- هـ . مخاطر الأعمال

عند تحديد المخاطر وتقييمها يتم مراعاة التالي :

- تحديد احتمالية حدوث الخطر (منخفضة، متوسطة، مرتفعة).
- تحديد أثر حدوث الخطر (منخفض، متوسط، مرتفع).
- تصنيف الخطر حسب البنود المذكورة اعلاه، ليتم بعد ذلك دراسة الحد من احتمالية أو اثار حدوث هذه المخاطر.

الاستراتيجيات الأساسية لإدارة المخاطر:

يتابع مجلس إدارة المؤسسة المخاطر المرتبطة بعمل المؤسسة و تحديدها و التحقق من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتخفيف من آثارها من خلال التالي :

- الرقابة الثنائية
- تدريب الكوادر تأهيلها
- احتجاز مؤونات شهرية
- اتباع آليات ضبط داخلي
- الضمانات على القروض

تتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقوف المعتمدة التي تعكس استراتيجية المؤسسة وحدود ومستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها.

يتم التنسيق مع الإدارة المعنية بهدف تعزيز التحكم المؤسسي وتوفير نظام إداري متين يعزز دور إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من العمل اليومي لكل موظف من موظفي المؤسسة، واعتبار إدارة المخاطر الجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات المؤسسة.

- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة المخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل المؤسسة ورفع سوية
- خلق ونشر ثقافة المخاطر لدى موظفي المؤسسة

تسعى المؤسسة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي لإيجاد كافة الأليات الملائمة لضمان الإلتزام الأمثل بمتطلبات الحوكمة بما يراعي طبيعة عمل التمويل الصغير و نشاط المؤسسة.

قياس المخاطر ونظام التقارير

يتم قياس مخاطر المؤسسة بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير لإجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق احصائية. هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المبنية من التجارب السابقة ومعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية. كما تدرس أسوء الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

إن العامل الأساسي في سياسة إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية في المؤسسة هو السقوف التي يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة والتي تعكس إستراتيجية المؤسسة في تعاملها مع السوق والأهداف التي تعمل لتحقيقها، وفي الوقت نفسه بناء هذه السقوف يحدد مستوى المخاطر المقبول بها من قبل المؤسسة والتي لا يجب تجاوزها. تتضمن هذه السقوف الحدود الائتمانية بشكل عام وبشكل محدد في قطاعات معينة أو مناطق جغرافية واحدة.

يتم بشكل دوري متابعة ودراسة البيانات من أجل تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ومقارنتها بالسقوف المحددة وبالتالي رفع نتائج هذه الدراسات إلى الإدارة العليا بشكل دوري، كما ترفع تقارير ربعية إلى مجلس الإدارة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بما يتعلق بهذه المخاطر.

تعتمد المؤسسة على عدة اساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة بحسب السياسات و الإجراءات.

أ- مخاطر الائتمان :

تنشأ مخاطر الائتمان عن عدم رغبة أو قدرة من له التزام تجاه المؤسسة بتنفيذ بنود هذا الإلتزام.

1- إدارة مخاطر الائتمان

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان للمؤسسة ، إن لجنة إدارة المخاطر في المكتب الرئيسي تقوم بالرقابة و المحافظة على مخاطر الائتمان ضمن الحدود التي وضعها مجلس الإدارة ، كما يوجد في كل فرع لجنة إقراض مسؤولة عن مراقبة مخاطر الائتمان على مستوى الفرع .

2- سياسات مواجهة مخاطر الائتمان

تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع وتوزيع نشاطاتها الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة، إضافة إلى حصول المؤسسة على ضمانات مناسبة من العملاء

إن الضمانات الأساسية في منح أي قرض هي حسن اختيار العميل والتقييم الصحيح لمشروعه والاستعلام عنه وعن خلفيته

المالية والاجتماعية بشكل كاف، إلا أنه لا بد من وجود ضمانات قانونية وذلك لتحصيل القرض في حال تأخر العميل عن السداد.

يجب على العميل تقديم واحد أو أكثر من هذه الضمانات التالية على أن تكون قيمة الضمانة مساوية لقيمة أصل القرض بالإضافة إلى قيمة الفوائد :

- سند دين موثق لدى الكاتب بالعدل .
- كفالة راتب موظف (قطاع حكومي أو خاص).
- رهن سيارة .
- كفيل اجتماعي .
- رهن ذهب .

كما تتبع المؤسسة نظاماً خاصاً في منح التسهيلات الائتمانية بحيث تمر عملية منح القرض لأكثر من مستوى وتوزيع هذه التسهيلات من حيث العميل الواحد والموقع الجغرافي لاختيار العملاء وتقييم موجوداتهم واقتراح التسهيلات الائتمانية المناسبة وهذه العملية تعتبر الخطوة الأولى لمواجهة مخاطر الائتمان .

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2017 كما في 31 كانون الأول 2016

(مدققة)	(مدققة)	بنود داخل الميزانية
14,851,487	81,301,412	النقد والأرصدة والودائع لدى المصارف والمؤسسات المصرفية
406,750,702	617,672,136	صافي التسهيلات الائتمانية
20,488,423	24,232,035	ذمم مدينة أخرى
29,250,000	44,250,000	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
471,340,612	767,455,584	الإجمالي

ب- مخاطر السوق :

هي المخاطر التي تؤثر على القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق كنسب الفوائد وأسعار الصرف الأجنبية والأوراق المالية , لا تزال هذه المخاطر ضمن حدودها الدنيا لدى المؤسسة نظراً لمحدودية الأنشطة ذات العلاقة .

مخاطر أسعار الفائدة

إن المؤسسة معرضة لمخاطر مرتبطة بتأثير تغيرات أسعار الفائدة على وضع المؤسسة المالي وتدفقاتها النقدية ، وتنشأ مخاطر معدلات الفوائد نتيجة عدم التوازن فيما بين الموجودات والمطالب التي تستحق أو تخضع لتغيير في معدلات الفائدة بتواريخ معينة .

تتمة مخاطر أسعار الفائدة

كما في 31 كانون الأول 2017

المجموع	بنود غير حساسة	أكثر من سنتين	من سنة إلى سنتين	من ستة أشهر إلى السنة	من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	دون الشهر	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
								<u>الموجودات</u>
								نقد في الصندوق
4,456,533	4,456,533							أرصدة لدى المصارف
15,844,880	15,844,880							ودائع لدى مصارف
61,000,000					61,000,000			صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
617,672,136			104,272,868	183,370,070	126,295,699	152,463,949	51,269,551	نعم مدينة أخرى
24,232,035	24,232,035							موجودات ثابتة مادية (صافي)
41,004,089	41,004,089							موجودات ثابتة غير مادية (صافي)
339,057	339,057							موجودات ضريبية مؤجلة
4,820,452	4,820,452							الوديعه المجمده لدى المصرف
44,250,000	44,250,000							المركب
813,619,182	134,947,046	-	104,272,868	183,370,070	187,295,699	152,463,949	51,269,551	مجموع الموجودات
								<u>المطالب و حقوق المساهمين</u>
								نعم دائنة
5,374,871	5,374,871							مصاريف مستحقة
7,346,844	7,346,844							مطالب أخرى
583,785	583,785							مجموع المطالب
13,305,500	13,305,500	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق المساهمين
800,313,682	800,313,682							مجموع المطالب و حقوق المساهمين -
813,619,182	813,619,182	-	-	-	-	-	-	
0	(678,672,136)	-	104,272,868	183,370,070	187,295,699	152,463,949	51,269,551	فجوة إعادة تسعير الفائدة
0	0	678,672,137	678,672,137	574,399,269	391,029,198	203,733,500	51,269,551	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

تتمة مخاطر أسعار الفائدة

كما في 31 كانون الأول 2016

المجموع	بنود غير حساسة	أكثر من سنتين	من سنة إلى سنتين	من ستة أشهر إلى السنة	من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	دون الشهر	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
								<u>الموجودات</u>
16,750	16,750							نقد في الصندوق
7,834,737	7,834,737							أرصدة لدى المصارف
7,000,000							7,000,000	ودائع لدى مصارف
406,750,702			61,530,601	74,034,699	100,557,006	125,076,885	45,551,510	صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
20,488,423	20,488,423							نعم مدينة أخرى
45,027,044	45,027,044							موجودات ثابتة مادية (صافي)
782,857	782,857							موجودات ثابتة غير مادية (صافي)
4,820,452	4,820,452							موجودات ضريبية مؤجلة
29,250,000	29,250,000							الوديعة المجمدة لدى المصرف
521,970,966	108,220,264	-	61,530,601	74,034,699	100,557,006	125,076,885	52,551,511	مجموع الموجودات
								<u>المطالب وحقوق المساهمين</u>
7,230,164	7,230,164							نعم دائنة
7,325,156	7,325,156							مصاريف مستحقة
407,592	407,592							مطالب أخرى
14,962,911	14,962,911	-	-	-	-	-	-	مجموع المطالب
507,008,055	507,008,055							صافي حقوق المساهمين
521,970,966	521,970,966	-	-	-	-	-	-	مجموع المطالب وحقوق المساهمين
0	(413,750,702)	-	61,530,601	74,034,699	100,557,006	125,076,885	52,551,511	فجوة إعادة تسعير الفائدة
0	(0)	413,750,702	413,750,702	352,220,101	278,185,402	177,628,396	52,551,511	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

مخاطر أسعار الفائدة (تحليل الحساسية)

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المؤسسة أو على قيمة الأدوات المالية،
تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطالب حسب الأجل
الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة وتقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة
أسعار الفوائد على الموجودات والمطالب.
تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطالب حدود لحساسية أسعار الفائدة ويقوم مجلس الإدارة بإدارة الموجودات والمطالب
وذلك من خلال دراسة مخاطر أسعار الفائدة ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطالب ومدى تأثيرها بأسعار
الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.
ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم
مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المؤسسة.

كما في 31 كانون الأول 2017

حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
ل.س	ل.س	
11,487,985	574,399,269	الزيادة بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س
(11,487,985)	574,399,269	النقصان بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س

كما في 31 كانون الأول 2016

حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	
ل.س	ل.س	
8,275,014	413,750,702	الزيادة بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س
(8,275,014)	413,750,702	النقصان بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س

علماً بأنه قد تم احتساب الفجوة التراكمية لحساسية سعر الفائدة لعام 2016 للفترة ما بين السنة الى السنين

مخاطر تحويل العملات (تحليل الحساسية)

إن المؤسسة غير معرضة لمخاطر العملات لعدم وجود أي ارصدة لديها بالعملة الأجنبية .

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

كما في 31 كانون الأول 2016			كما في 31 كانون الأول 2017			
المجموع	دولار أمريكي مايعادل ليرة سورية	ليرة سورية	المجموع	دولار أمريكي مايعادل ليرة سورية	ليرة سورية	
						<u>الموجودات النقدية</u>
16,750		16,750	4,456,533		4,456,533	نقد في الصندوق
14,834,737		14,834,737	15,844,880		15,844,880	أرصدة لدى المصارف
-		-	61,000,000		61,000,000	ودائع لدى المصارف
406,750,702		406,750,702	617,672,136		617,672,136	صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
20,488,423		20,488,423	24,232,035		24,232,035	ذمم مدينة أخرى
29,250,000		29,250,000	44,250,000		44,250,000	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
471,340,612	-	471,340,612	767,455,584	-	767,455,584	إجمالي الموجودات النقدية
						<u>المطالب وحقوق المساهمين النقدية</u>
7,230,164		7,230,164	5,374,871		5,374,871	ذمم دائنة
7,325,156		7,325,156	7,346,844		7,346,844	مصاريف مستحقة
407,592		407,592	583,785		583,785	مطالب أخرى
14,962,911	-	14,962,911	13,305,500	-	13,305,500	إجمالي المطالب النقدية
507,008,055	-	507,008,055	800,313,682	-	800,313,682	صافي حقوق المساهمين
521,970,966	-	521,970,966	813,619,182	-	813,619,182	مجموع المطالب وحقوق المساهمين النقدية
(50,630,354)	-	(50,630,354)	(46,163,598)	-	(46,163,598)	صافي التركيز داخل المركز المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

ج-مخاطر السيولة :

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المؤسسة على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزاماتها في تواريخ استحقاقاتها أو تمويل نشاطاتها بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر .
تتضمن إجراءات إدارة مخاطر السيولة مايلي :
تنوع مصادر التمويل (تسعى إدارة المؤسسة للاعتماد على زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة عن طريق المساهمين الأساسيين) .
تحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطالب ومراقبتها .
تقوم المؤسسة بدراسة سيولة موجوداتها ومطالبها إضافة إلى أي تغييرات تحدث على موجوداتها ومطالبها بشكل دوري .

يلخص الجدول أدناه توزيع الإلتزامات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وذلك وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (588 / م ن / ب 4) تاريخ 22 تشرين الثاني 2009 :

كما في 31 كانون الأول 2017

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنتين	من سنة إلى سنتين	من ستة أشهر إلى السنة	من ثلاثة حتى ستة أشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	دون الشهر	أقل من ثمانية أيام	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
									الموجودات
4,456,533								4,456,533	نقد في الصندوق
15,844,880							15,844,880		أرصدة لدى المصارف
61,000,000					61,000,000		-		ودائع لدى المصارف
617,672,137			104,272,868	183,370,070	126,295,699	152,463,949	51,269,551		صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
24,232,035			8,981,343	6,472,508	3,435,499	3,467,021	1,875,665		ذمم مدينة أخرى
41,004,089	41,004,089								موجودات ثابتة مادية (صافي)
339,057	339,057								موجودات ثابتة غير مادية (صافي)
4,820,452	4,820,452								موجودات ضريبية مؤجلة
44,250,000	44,250,000								الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
813,619,182	90,413,598	-	113,254,211	189,842,578	190,731,198	155,930,970	68,990,095	4,456,533	مجموع الموجودات
									المطالب وحقوق المساهمين
5,374,871							5,374,871		ذمم دائنة
7,346,844							7,346,844		مصاريف مستحقة
583,785							583,785		مطالب أخرى
13,305,499	-	-	-	-	-	-	13,305,499	-	مجموع المطالب
800,313,682	800,313,682								صافي حقوق المساهمين
813,619,182	800,313,682	-	-	-	-	-	13,305,499	-	مجموع المطالب وحقوق المساهمين
0	(709,900,084)	0	113,254,211	189,842,578	190,731,198	155,930,970	55,684,595	4,456,533	فجوة الاستحقاق

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

ج- مخاطر السيولة (تتمة) :

يلخص الجدول أدناه توزيع الالتزامات (غير المخصوصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية وذلك وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (588 / م ن / ب 4) تاريخ 22 تشرين الثاني 2009 :

كما في 31 كانون الأول 2016								
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنتين	من سنة إلى سنتين	من ستة أشهر إلى السنة	من ثلاثة حتى ستة أشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	دون الشهر	أقل من ثمانية أيام
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات								
								16,750
16,750								نقد في الصندوق
7,834,737							7,834,737	أرصدة لدى المصارف
7,000,000							7,000,000	ودائع لدى المصارف
406,750,701			61,530,601	74,034,699	100,557,006	125,076,885	45,551,510	صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
20,488,423			16,636,778		1,899,506	1,898,231	53,907	ذمم مدينة أخرى
45,027,044	45,027,044							موجودات ثابتة مادية (صافي)
782,857	782,857							موجودات ثابتة غير مادية (صافي)
4,820,452	4,820,452							موجودات ضريبية مؤجلة
29,250,000	29,250,000							الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
521,970,966	79,880,354	-	78,167,379	74,034,699	102,456,512	126,975,117	60,440,154	16,750
مجموع الموجودات								
المطالب وحقوق المساهمين								
								7,230,164
7,230,164								ذمم دائنة
7,325,156						7,325,156		مصاريف مستحقة
407,592							407,592	مطالب أخرى
14,962,911	-	-	-	-	-	7,325,156	7,637,756	-
								مجموع المطالب
507,008,055	507,008,055							صافي حقوق المساهمين
521,970,966	507,008,055	-	-	-	-	7,325,156	7,637,756	-
مجموع المطالب وحقوق المساهمين								
								16,750
-	(427,127,700)	-	78,167,379	74,034,699	102,456,512	119,649,961	52,802,399	16,750
فجوة الاستحقاق								

د- مخاطر التشغيل :

تنشأ عن مشاكل في تقديم الخدمات والمنتجات وتشمل أنظمة الرقابة الداخلية، أنظمة المعلومات، التزام الموظفين وعمليات التشغيل.

هـ -مخاطر الأعمال :

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على المؤسسة منها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال . تقوم إدارة المؤسسة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر و إتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمؤسسة .

27 إدارة رأس المال

تحافظ المؤسسة على رأس المال المناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة ، تلتزم المؤسسة بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة %12 حسب تعليمات مصرف سورية المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 589 / م ن / ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009) ووفقاً لنماذج القرار رقم 253 / م ن / ب 4 / بتاريخ 24 كانون الثاني 2007 .

تدير المؤسسة هيكلية رأسمالها وتجري التعديلات عليها في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطتها بما يتوافق مع تعليمات السلطات الرقابية بهذا الخصوص .

كفاية رأس المال :

يتضمن هذا البند مايلي :

كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2017	
585,000,000	885,000,000	رأس المال المكتتب به
300,000	300,000	إعانات الدولة
(78,291,945)	(84,986,317)	صافي الأرباح (الخسائر) المترجمة
(782,857)	(339,057)	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
506,225,198	799,974,626	صافي الأموال الخاصة الأساسية
-	-	الأموال الخاصة للمساندة
506,225,198	799,974,626	صافي الأموال الخاصة
584,756,754	580,962,181	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية
		مجموع الموجودات والمطالب خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
86.57%	137.70%	نسبة كفاية رأس المال %

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

تحافظ المؤسسة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة وهي قادرة على مواجهة مخاطر الائتمان والتشغيل التي تخص أنشطتها الحالية أما ما يخص مخاطر السوق والتمثلة بمخاطر أسعار الفائدة فانها ترتبط بقرارات مجلس النقد والتسليف ولا تؤدي الى تقلبات كبيرة في الأسعار خاصة وأن جميع أصول المؤسسة وإيداعاتها هي بالعملة المحلية ، وهو ما أدى إلى زيادة بقيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر نسبة الى صافي الأموال الخاصة وتحقيق معدل كفاية رأس المال 137.7%

28 قضايا ونزاعات :

قامت المؤسسة برفع دعوى قضائية بمحكمة الجراء الثانية في اللاذقية أساس رقم 200 / 2018 على المدعى عليه / مصعب سلايمة / مدير فرع اللاذقية و / فراس يوسف / امين صندوق فرع اللاذقية بتهمة سرقة الأموال وإساءة الائتمان حيث بلغ النقص في صندوق الفرع /90,177 ل.س خلال شهر حزيران لعام 2013 وتم إغلاق النقص في حينه وبعد انعقاد عدة جلسات قررت المحكمة إحالة الملف إلى النيابة العامة لتحريك دعوى الحق العام ضد المدعى عليهم بجرم الاختلاس إضافة إلى الجرم المدعى به، وحددت الجلسة القادمة بتاريخ 2018/05/17 لاحالة الدعوى الى محكمة بداية الجراء الأولى. التي اصبحت مختصة بالقضايا المالية.
ولا يوجد أي دعوى مقامة ضد المؤسسة حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية.

29 الموافقة على البيانات المالية

وافق مجلس الإدارة على إصدار البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 / 1 / 2018 .